www.daralthaqafa.com

النظام الإجرائي لأوامر الأداء إلكترونياً

دراسة في القانونين السعودي والبحريني
دراسة مقارنة



الدكتور
بندر عبد الرحمن المسيند

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

النظام الإجرائي
لأوامر الأداء إلكترونياً

دراسة في القانونين السعودي والبحريني
دراسة مقارنة

www.daralthaqafa.com

347, 075
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/12/6723)
المؤلـف: بنـدر عبـد الرحمن المسيند
الكتـــاب: النظـــام الإجرائـــي لأوامـــر الأداء الكتروني
الواصفات: الإجراءات (قانون) - المرافعة - تسوية النزاعات - المحاكمات - الذكاء الإصطناعي
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-319-2

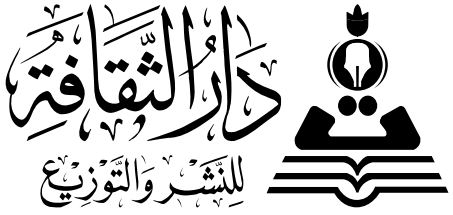
الطبعـة الأولى 2025 م - 1446هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved © Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي
عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة
عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

النظام الإجرائي لأوامر الأداء إلكترونياً

دراسة في القانونين السعودي والبحريني

دراسة مقارنة

الدكتور
بندر عبد الرحمن المسيند

دار الثقافة للنشر والتوزيع
1446هـ - 2025م

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 13

الفصل التمهيدي

التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية

المبحث الأول: فكرة التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية 31
المطلب الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني 32
المطلب الثاني: مجالات التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية 39
الفرع الأول: التقاضي الإلكتروني واستقلال القضاء 39
الفرع الثاني: المحكمة الإلكترونية 42
الفرع الثالث: صور التقاضي الإلكتروني 46
المبحث الثاني: إيجابيات وسلبيات التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية 56
المطلب الأول: إيجابيات التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية 56
المطلب الثاني: سلبيات التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية 61

الفصل الأول

ماهية أوامر الأداء الإلكترونية

المبحث الأول: مفهوم أوامر الأداء الإلكترونية وطبيعتها القانونية 70
المطلب الأول: التأصيل التاريخي لأوامر الأداء الإلكترونية 70
المطلب الثاني: تعريف أوامر الأداء الإلكترونية 76
المطلب الثالث: الطبيعة القانونية لأوامر الأداء الإلكترونية 78
المطلب الرابع: مدى إلزامية اللجوء لنظام أوامر الأداء الإلكترونية 82
الفرع الأول: وجوب اللجوء لأوامر الأداء 83

www.daralthaqafa.com

الفرع الثاني: جواز اللجوء لأوامر الأداء 83
المبحث الثاني: موقف الفقه الإسلامي من أوامر الأداء الإلكترونية 86
المطلب الأول: القضاء على الغائب في الفقه الإسلامي 87
الفرع الأول: مفهوم الغياب في الفقه الإسلامي 87
الفرع الثاني: القائلون بجواز القضاء على الغائب 87
الفرع الثالث: المانعون من القضاء على الغائب 90
المطلب الثاني: القضاء على الغائب في القانون 92
الفرع الأول: الغياب في حالة الانفراد 93
الفرع الثاني: الغياب في حالة التعدد 97
المبحث الثالث: شروط إصدار أوامر الأداء إلكترونياً 100
المطلب الأول: أن يكون الحق ثابتاً بالكتابة 100
المطلب الثاني: أن يكون الحق معيناً 109
الفرع الأول: أن يكون الحق نقداً معين المقدار 109
الفرع الثاني: أن يكون الحق معيناً بذاته 117
الفرع الثالث: أن يكون الحق منقولاً معيناً بنوعه ومقداره 118
المطلب الثالث: أن يكون الحق حال الأداء غير متنازع عليه 120
الفرع الأول: ألاّ يكون الالتزام معلقاً على شرط 121
الفرع الثاني: ألاّ يكون الالتزام مضافاً إلى أجل 122
الفرع الثالث: ألاّ يكون الحق محل تقدير 123
المبحث الرابع: الفرق بين أوامر الأداء الإلكتروني وغيرها من الأوامر الأخرى 125
المطلب الأول: أمر الأداء والأمر على عريضة 125
الفرع الأول: تعريف الأوامر على عرائض 125
الفرع الثاني: أنواع الأوامر على عرائض 128
الفرع الثالث: الفرق بين الأمر على عريضة وأمر الأداء 133
المطلب الثاني: أمر الأداء والأوامر الولائية التي يصدرها القاضي الإداري 137
المطلب الثالث: أوامر الأداء والأوامر الجزائية 140

www.daralthaqafa.com

الفصل الثاني

القواعد الإجرائية المنظمة لأوامر الأداء إلكترونياً

المبحث الأول: إجراءات تقديم طلب أمر الأداء إلكترونياً 146
المطلب الأول: الجهة التي تستقبل الطلب الإلكتروني 146
الفرع الأول: تقديم الطلب عن طريق مركز متخصص 147
الفرع الثاني: تقديم الطلب عن طريق الموقع الإلكتروني 149
المطلب الثاني: شروط تقديم الطلب الإلكتروني 150
الفرع الأول: تحرير الطلب إلكترونياً 151
الفرع الثاني: إرفاق سند الدين والمستندات الأخرى 153
الفرع الثالث: إثبات حصول التكليف 154
الفرع الرابع: أن يكون مكان إقامة المدين داخل الدولة 159
الفرع الخامس: سداد الرسوم والتكاليف القضائية 162
المطلب الثالث: مراحل الطلب الإلكتروني 163
الفرع الأول: مراحل تقديم طلب أمر الأداء إلكترونياً في السعودية 164
الفرع الثاني: مراحل تقديم طلب أمر الأداء إلكترونياً في البحرين 174
المبحث الثاني: إصدار أمر الأداء إلكترونياً والاعتراض عليه 178
المطلب الأول: المحكمة المختصة بنظر طلب أمر الأداء الإلكتروني 178
الفرع الأول: الاختصاص النوعي للمحكمة 178
الفرع الثاني: الاختصاص القيمي للمحكمة 181
الفرع الثالث: الاختصاص المكاني للمحكمة 183
المطلب الثاني: البت في طلب أمر الأداء الإلكتروني 184
الفرع الأول: صدور أمر الأداء إلكترونياً 185
الفرع الثاني: رفض طلب أمر الأداء الإلكتروني 190
المطلب الثالث: طرق الاعتراض على أمر الأداء الإلكتروني 195
الفرع الأول: التظلم من أمر الأداء الإلكتروني 195
الفرع الثاني: استئناف أمر الأداء إلكترونياً 203
المطلب الرابع: حجية أمر الأداء الإلكتروني 205

www.daralthaqafa.com

الفرع الأول: مفهوم الحجية 206
الفرع الثاني: وظائف حجية الأمر المقضي 208
الفرع الثالث: شروط حجية الأمر المقضي 210
الفرع الرابع: التمييز بين حجية الأمر المقضي وقوة الأمر المقضي 211
المبحث الثالث: إجراءات تنفيذ أمر الأداء إلكترونياً 213
المطلب الأول: تقديم طلب تنفيذ أمر الأداء والنظر فيه إلكترونياً 213
الفرع الأول: مراحل تقديم طلب تنفيذ أمر الأداء إلكترونياً في السعودية 214
الفرع الثاني: مراحل تقديم طلب تنفيذ أمر الأداء إلكترونياً في البحرين 221
الفرع الثالث: النظر في طلب التنفيذ الإلكتروني المتعلق بأمر الأداء 224
المطلب الثاني: التنفيذ الجبري لأوامر الأداء إلكترونياً 225
الفرع الأول: شروط تنفيذ أمر الأداء ومقدماته 226
الفرع الثاني: التنفيذ العادي والتنفيذ المعجل لأوامر الأداء إلكترونياً 229
المطلب الثالث: الحجز التحفظي والحجز التنفيذي لأوامر الأداء إلكترونياً 235
الفرع الأول: الحجز التحفظي أو الاحتياطي لأوامر الأداء إلكترونياً 235
الفرع الثاني: الحجز التنفيذي لأوامر الأداء إلكترونياً 237
المبحث الرابع: أثر التقنية على الإجراءات المنصوص عليها قانوناً في أوامر الأداء 241
المطلب الأول: البطلان وأثره على الإجراءات الإلكترونية 241
الفرع الأول: استكمال الطلب الإلكتروني وقيده 242
الفرع الثاني: مراجعة الطلب الإلكتروني وتدقيقه من قبل الجهة المختصة أو إدارة المحكمة 243
الفرع الثالث: أخذ التعهد على مقدم الطلب الإلكتروني بصحة ما قدم 245
المطلب الثاني: مراعاة التقنية للمصطلحات المنصوص عليها قانوناً 247
الفرع الأول: التفرقة بين المدعي والدائن وبين المدعى عليه والمدين 248
الفرع الثاني: الفرق بين الطلب والدعوى 249
المطلب الثالث: أثر التقنية في عدم إعمال مبدأ المواجهة 250
المطلب الرابع: مدى إمكانية تقديم أصول المستندات وإرفاقها في ملف الدعوى 252

www.daralthaqafa.com

المطلب الخامس: موافقة الشكل الذي يصدر به أمر الأداء الإلكترونـــي لمـــا هو منصوص عليه قانوناً 253
المبحث الخامس: الذكاء الاصطناعي ودوره في تطوير الإجـــراءات الإلكترونيـــة لأوامر الأداء 258
المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي 259
الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي 259
الفرع الثاني: الفرق بين الذكاء الإنساني والذكاء الاصطناعي 260
الفرع الثالث: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي 261
الفرع الرابع: إيجابيات وسلبيات الذكاء الاصطناعي 264
المطلب الثاني: طـــرق تطـــوير إجـــراءات أوامـــر الأداء مـــن خـــلال الـــذكاء الاصطناعي 267
الفرع الأول: الاستعانة الكاملة بالذكاء الاصطناعي 268
الفرع الثاني: الاستعانة الجزئية بالذكاء الاصطناعي 271

الملاحق

نموذج من الصفحة الإلكترونية لموقع ناجز بالسعودية 275
نموذج من الصفحة الإلكترونية لموقع خدمات المحاكم والقضايا بالبحرين 276
نموذج من الصفحة الإلكترونية لتصنيف الدعوى بموقع ناجز 277
نموذج من الصفحة الإلكترونية لأطراف الدعوى بموقع ناجز 278
نموذج من الصفحة الإلكترونية لموضوع الدعوى بموقع ناجز 279
نموذج من الصفحة الإلكترونية للمرفقات بموقع ناجز 286

الخاتمة 287
المراجع 311

www.daralthaqafa.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين وسيد الأولين والآخرين والمبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد.

تشهد العلاقات الإنسانية والتعاملات القانونية بين أفراد المجتمع تطورات متسارعة وقفزات متتالية خصوصاً في السنوات الأخيرة، إذ إن هذا التطور كان بفضل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، التي استفاد منها الإنسان وسخرها لخدمته. وقد نتج عن هذا التطور الهائل في نظم الاتصالات والمعلومات خاصة عبر شبكات الإنترنت ما يؤثر على القواعد والنظم والقوانين التقليدية، وهو ما أدى إلى ضرورة إحداث تغييرات في العديد من المبادئ والمفاهيم القانونية، إذ أوجدت هذه التقنية إشكالات جديدة ومستحدثة من التعاملات التي تتميز بالطابع الإلكتروني، وهو ما جعل المشرعين في الدول المختلفة يهتمون بإصدار القوانين الحديثة، ويحرصون على تطوير وتحديث القوانين التقليدية سعياً منهم لأن تكون تلك القوانين منسجمة ومواكبة لهذا التطور، وذلك من خلال وضع الأطر والقواعد المنظمة لتلك التعاملات الإلكترونية، ومثال ذلك قوانين التجارة الإلكترونية وقوانين التعاملات الإلكترونية وقوانين الجرائم المعلوماتية. وقد شمل هذا التطور قوانين المرافعات والتحكيم، حيث بدأنا نشهد في هذه المرحلة ظهور ونشأة القواعد المنظمة لعمل المحكمة الإلكترونية، وما يتعلق بإجراءات التبليغ الإلكتروني، وكذلك قواعد التحكيم الإلكتروني.

وقد لاقى نظام أوامر الأداء الواردة أحكامه في قوانين المرافعات اهتمام المشرع في مملكة البحرين منذ سنوات في حين أن المشرع في المملكة العربية السعودية لم يتناول أحكامها إلا من فترة قريبة، حيث نشأت قواعده من خلال المشرع الألماني ومن ثم أخذ بها المشرع الفرنسي، ومنه انتقلت إلى البلاد العربية التي استحسنت قواعده وأخذت بأحكامه، ويعد نظام أوامر الأداء نظاماً استثنائياً عن

www.daralthaqafa.com

القواعد العامة في التقاضي، فهو يصدر من القاضي الذي يمارس سـلطته الولائيـة، ويصدر إذا تحقق في سند الدين الشروط التي حددها القـانون، كمـا أن قواعـده لا تلزم بإعمال مبدأ المواجهة بين الخصوم قبل إصدار الأمر، بالإضافة إلى تنظيم طرق التظلم منه وتنفيذه.

وفي ظل هذه المتغيرات العالمية والتحديات الحديثة، خاصـة مـا تعـرض لـه العالم بسبب جائحة كورونا؛ وما عانينا من تبعاتها السلبية على المجتمـع والاقتصـاد خاصة وكافة مناحي الحيـاة عامـة، إلا أن لهـا إيجابيـات فـي شـحذ همـم الـدول والحكومات في تفعيل وتطوير التعاملات الإلكترونية ومن ضمنها ما يتعلق بالتقاضـي الإلكتروني، ليتحول نظام أوامر الأداء من صورته التقليدية في الإجـراءات، ويصـبح التعامل معه وفق إجراءات إلكترونية، وهو ما يحقق الواقع المـأمول فـي ظـل البيئـة الحالية، فأوامر الأداء الإلكترونية لها طابعها الخاص وهي تختلف عـن أوامـر الأداء التقليدية ولا تتلاءم معها القوانين التقليدية. وبالنتيجة فإنه لا يمكـن أن تكـون أوامـر الأداء بصورتها التقليدية بعيدة عن هذا التطور، حيـث يتوقـع أن تكـون أوامـر الأداء إلكترونياً هي الأسلوب الجديد مستقبلاً وبـديلاً عـن أوامـر الأداء التقليديـة كأحـد المستجدات التي لازمت التطور التقني بشكلها المعاصر والحديث.

ولقد تم إدخال خدمة التقاضي الإلكتروني للمحاكم السعودية والبحرينية بسبب انتشار جائحة كورونا التي فرضت واقعاً يتمثل في عدم الحضور الجسدي للمتقاضين أو المحامين لدى المحاكم أو الجهات القضائية، مما أدى إلى البحث عن نظم بديلـة تعمل على سرعة الفصل في المنازعات القضائية بما يكفل حمايـة مبـادئ التقاضـي الأساسية من الحق في الدفاع والحق في المواجهة فضلاً عن المساواة بين الخصوم.

وخدمة التقاضي الإلكتروني هي عملية نقل مستندات التقاضي بشكل إلكتروني إلى المحكمة ذات الاختصاص من خلال إرسالها لبريدها الإلكترونـي أو مـن خـلال إدخالها في الموقع الإلكتروني لجهة التقاضي التي يتم استقبالها من جانب الموظـف المختص، ومن ثم يراجعها ويتأكد من صحتها ليتم اعتمادها فيمـا بعـد ويكـون لهـا بيانات يمكن الرجوع لها في كل وقت وحين.

www.daralthaqafa.com

وتعتبر أوامر الأداء حديثة النشأة في السعودية، إذ تم إدراج قواعدها وأحكامها في نظام المحاكم التجارية، ومع التحول الرقمي والإلكتروني لنظم المحاكم سواء في الحضور أمامها أو اتخاذ إجراءات التقاضي إلكترونياً، جاءت هذه الدراسة المقدمة كأطروحة دكتوراه لكلية الحقوق بجامعة البحرين كي تبحث مسألة أوامر الأداء في السعودية والبحرين فضلاً عن تناولها من الناحية الإلكترونية أيضاً.

تساؤلات الدراسة:

1. ما هو مفهوم أوامر الأداء الإلكتروني وما هي الطبيعة القانونية لها؟
2. ما هي السلبيات والإيجابيات المترتبة على الاستفادة من التقنية الحديثة والوسائل الإلكترونية في تطوير نظام أوامر الأداء في القوانين المقارنة؟
3. كيف يمكن الاستفادة من التقنية الحديثة والوسائل الإلكترونية في تطوير نظام أوامر الأداء في القوانين المقارنة ليصبح إلكترونياً؟ وما هو السبيل إلى ذلك؟
4. ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين أوامر الأداء الإلكتروني في قوانين المرافعات المدنية والتجارية وبين الأوامر الأخرى.
5. ما مدى مشروعية نظام أوامر الأداء في الفقه الإسلامي؟ وما هو موقف الفقهاء منه؟ وما هي آراؤهم حوله؟ وما هو الرأي الفقهي الذي استند عليه المشرع السعودي عندما أورد نظام أوامر الأداء في نظام المحكمة التجارية الصادر حديثاً؟
6. ما هي شروط إصدار أوامر الأداء الإلكتروني؟ وما هو النظام الإجرائي لأوامر الأداء الإلكتروني وطرق تنفيذها إلكترونياً؟

أهداف الدراسة:

1. بيان مفهوم أوامر الأداء الإلكتروني والتعرف على الطبيعة القانونية له.
2. الوقوف على السلبيات والإيجابيات المترتبة نتيجة الاستفادة من التقنية الحديثة والوسائل الإلكترونية في تطوير نظام أوامر الأداء.

www.daralthaqafa.com

3. اقتراح الحلول المناسبة لتلافي الآثار السلبية المترتبة من استخدام التقنيـة الإلكترونية لتطوير نظام أوامر الأداء.
4. التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين أوامر الأداء الإلكتروني في قـوانين المرافعات المدنية والتجارية وبين الأوامر الأخـرى المماثلـة والـواردة فـي القانون الإداري والقانون الجنائي.
5. تسليط الضوء على المدارس الفقهية والآراء المتباينة في الفقـه الإسـلامي بشأن مشروعية أوامر الأداء.
6. معرفة شروط إصدار أوامر الأداء الإلكتروني وتسليط الضوء علـى النظـام الإجرائي لأوامر الأداء الإلكتروني وطرق تنفيذها إلكترونياً.

أهمية الدراسة:

1. إن أهمية الدارسة تتجسد في الوقوف على كفاية الوسائل التقنيـة لتحقيـق العدالة من خلال التعرف على أوامر الأداء الإلكتروني وإمكانية تطبيق الدول لها والاستفادة منها في ظل توافر البنى التحتية الجيدة والمتطورة، خاصـة وأن أغلب الدول واكبت ثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التقني الكبيـر في استخدام الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت.
2. معالجة الجوانب السلبية والإيجابية الناتجة من استخدام التقنية في تطـوير القواعد المنظمة لأوامر الأداء، ومعالجة السلبيات التي تعتريه ليكـون فـي أفضل صورة.
3. إبراز دور الفقه الإسـلامي فـي تأصـيل القواعـد والأحكـام التـي تتعلـق بالمعاملات، وأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان.
4. إن أوامر الأداء الإلكتروني مـن الموضـوعات التـي تفتقـر لهـا المكتبـات القانونية، فمعظم الدراسات والبحوث كانت مهتمة بمناقشـة وبحـث أوامـر الأداء بصورتها التقليدية. ويأمل المؤلـف أن تكـون هـذه الدراسـة إضـافة للمكتبة القانونية خاصة وأن الحاجة أصبحت ماسة وملحـة لوجـود دراسـة متخصصة تبحث نظام أوامر الأداء الإلكتروني وتفصـل مسـائلها تفصـيلاً

www.daralthaqafa.com

كافياً ومستوفياً، وذلك للتوسع الكبير والمتزايد في استخدام الأفراد لوسائل التواصل الحديثة.

5. من الأهمية التي تمثلها هذه الدراسة أنها تتفق مع التوجه العام للدول خاصة المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين في تحقيق رؤيتهما 2030 من خلال تطوير المنظومة القضائية، واختصار الإجراءات المتعلقة بنظام أوامر الأداء من خلال إمكانية مباشرتها ورفعها إلكترونياً، وهو ما يمكن أن يعزز ثقة الأفراد فيما يخص سرعة النظر في الطلبات المقدمة منهم بخصوص أوامر الأداء باعتماد أساليب العمل الحديثة والمتقدمة.

حدود الدراسة:

ستكون حدود هذه الدراسة ضمن الإطار المتعلق بأوامر الأداء في قوانين المرافعات وقوانين المعاملات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

منهج الدراسة:

المناهج التي سيتم الاستعانة بها لإجراء هذه الدراسة هي ما يلي:

1. **المنهج الوصفي:** حيث سيتم استعراض الآراء والنظريات الواردة في الفقه الإسلامي وكذلك في الفقه القانوني وبيان النصوص القانونية التي تخص نظام أوامر الأداء في هذه الدراسة وبما يعكس حقيقة الرأي أو النظرية أو النص القانوني دون زيادة أو نقصان، وبما أن هذا المنهج وحده لا يكفي لهذه الدراسة، لذلك سيتم تعضيده بالمنهج التحليلي والمنهج المقارن.
2. **المنهج التحليلي (الاستنباطي):** سيتم اللجوء من خلال هذا المنهج إلى تفسير الآراء والتوجهات والنصوص والقواعد القانونية الواردة في هذه الدراسة من أجل فهمها وتحديد المصادر المكونة لها للوصول إلى تطبيقها على موضوع الدراسة محل البحث، وبمعنى آخر بيان حكم الفقه أو القانون فيما يتعلق بالموضوعات محل الدراسة بغية الوقوف على أوجه الغموض أو القصور، وذلك من أجل العمل على تطوير القوانين ذات العلاقة.

www.daralthaqafa.com

3. **المنهج المقارن:** سيتم الاستعانة بالمقارنة العامودية بين القوانين محل الدراسة، حيث ستكون المقارنة أولاً بأول في كل نص من النصوص القانونية، والتي سيتم المقارنة بينها في آن واحد، حيث سيؤدي ذلك إلى إمكانية الوقوف على أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين القوانين التي سيتم المقارنة بينها، وهي طريقة من شأنها منع التشتت والتكرار عند معالجة النص.

أهم الدراسات السابقة:

1. دراسة الدكتورة أمينة النمر (1983م) أوامر الأداء في مصر والدول العربية والأجنبية:

هدفت الدراسة من خلال أبوابها الأربعة إلى الدراسة المقارنة لنظام أوامر الأداء بين القانون المصري والقوانين الأخرى كالقانون الليبي والكويتي والجزائري والفرنسي والإيطالي والألماني. حيث استعرضت الدراسة في الباب الأول منها طبيعة أوامر الأداء وبيان ما إذا كانت عملاً قضائياً أو ولائياً. كما تضمن الباب الثاني ما يخص استصدار أوامر الأداء من حيث شروط استصدارها وإجراءاتها وإجراءات إصدارها والجهة المختصة بإصدارها. وقد جاء في الباب الثالث ما يتعلق بالطعن في أوامر الأداء من حيث شروط التظلم وإجراءاته والمحكمة المختصة بنظر التظلم من أوامر الأداء والأحكام والقواعد المتعلقة باستئناف أوامر الأداء. في حين تضمن الباب الرابع والأخير ما يتعلق بتنفيذ أوامر الأداء من حيث بيان قواعد تنفيذه وإجراءات التنفيذ والحجوز بمقتضى دين تتوافر بشأنه شروط أوامر الأداء. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- إن أوامر الأداء في القوانين المقارنة تخضع للنظام القانوني للأوامر على عرائض إلا إذا نص المشرع صراحة على إجراء أو بيان أو ميعاد يغاير ما هو مقرر في هذا النظام.

www.daralthaqafa.com

- استعرضت الدراسة الشـروط الموضـوعية والشـكلية لأوامـر الأداء وفرقـت بينها، كما استعرضت الاختصـاص الـوظيفي والنـوعي والقيمـي والمحلـي للقضاء المختص بنظر طلبـات أوامـر الأداء، بالإضـافة إلـى بيـان الجـزاء المترتب على مخالفة قواعد الاختصاص المكـاني، والجـزاء المترتـب علـى مخالفة طريق أوامر الأداء.
- إن الطعن بالاستئناف في أوامر الأداء جائز بنص قـانوني خـاص، وهـو مـا يقتضي عدم جواز الاعتراض على أمر الأداء إلا من خلال هذا الطريق.
- إن أوامر الأداء تخضع في تنفيذها للقواعد العامة لتنفيذ الأحكام القضائية.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في بيان طبيعة أوامـر الأداء، والوقـوف على الإجراءات المتعلقة باستصدارها، وكذلك تسليط الضوء على الأحكـام المتعلقـة بالطعن في أوامر الأداء، بالإضافة إلى إبراز القواعد المتعلقـة بتنفيـذها، وتختلـف عنها في أن هذه الدراسة ستكون المقارنة فيها بين القانون السعودي والبحريني، كما ستتناول هذه الدراسة آراء ومواقـف فقهـاء الشـريعة الإسـلامية مـن أوامـر الأداء، بالإضافة إلى بيان الفرق بين أوامر الأداء الإلكتروني وغيرها مـن الأوامـر الأخـرى، وكذلك الوقوف على الموقف القانوني من أوامر الأداء، وذلك مـن خـلال بيـان أثـر ممارسة حقي التقاضي والمساواة أمام القضاء، وسيكون تركيز الدراسة على الجوانب الإلكترونية لنظام أوامر الأداء مع بيان أثر التقنية الإلكترونية على تلك الأوامر.

2. دراسة الدكتور بدر الديحاني (2008م) سلطة القاضي في إصدار أوامر الأداء، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية:

هدفت الدراسة إلى التعرض لنظام أوامر الأداء في القانون الكـويتي بـالعرض والتحليل والتقييم مع المقارنة بالقانون المصري. وقد توصلت الدراسة إلى عـدد مـن النتائج من أهمها:

- إن أوامر الأداء هي نظام قانوني استثنائي استحدثه المشرع الأوربـي، حيـث نشأ في ألمانيا، ونقله المشرع الفرنسي، وعنه انتقـل إلـى البلـدان العربيـة وخاصة مصر التي انتشر منها إلى سائر البلاد العربية.

www.daralthaqafa.com

- أهمية الوازع الديني وتأثيره في إثبات الحقوق المالية.
- معالجة البطء والتعقيد الذي لا مبرر له خاصة فـي الـديون التـي لا يحتـاج الفصل فيها إلى مرافعة، بأن يكون ذلك بدعوى عاديـة يكـون الحكـم فيهـا نهائياً وواجب النفاذ.
- ضرورة إجراء بعض التعديلات على نظام أوامر الأداء باعتبارها عملاً قضائياً لا ولائياً، وذلك تلافياً للآثار المترتبة باعتبارها عملاً ولائياً.
- أن يكون نظام أوامـر الأداء نظامـاً اختياريـاً لا إجباريـاً، حيـث إن الفائـدة المرجوة من أوامر الأداء لا تظهر إلا إذا انتهى الأمر دون مواجهة بين الخصوم في الإجراءات القضائية، وهو ما يعني إطالة أمد التقاضي بالإجراءات التـي عدها المشرع إلزامية.
- أن يكون حق استئناف الحكم الصادر من محكمة التظلم من أوامر الأداء لكل من الدائن والمدين بدلاً من أن يقتصر على المدين وحده.
- ضرورة التأكد من توافر شروط النفاذ المعجـل بحـق أوامـر الأداء المتعلقـة بالمنقول المعين بذاته وذلك قبل إصدار الأمر. درءاً للنزاعات التي قد تنشـأ خاصة فيما يتعلق بالمنقول المعين بالذات، إذ لو تسلمه الدائن بناءً على أمـر مشمول بالنفاذ المعجل وقام بالتصرف فيه بالبيع أو تلـف عنـده أو نقصـت قيمته ثم تم إلغاء الأمر الصادر بالأداء من خلال محكمة الـتظلم أو محكمـة الاستئناف، فإن ذلك سينتج عنه العديد من المشاكل.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها للنظام التقليدي لأوامر الأداء بالعرض والتحليل والتقييم، وتختلف عنها في أن هذه الدراسة ستكون المقارنة فيهـا بين القانون السعودي والبحريني، كما ستتناول هـذه الدراسـة آراء ومواقـف فقهـاء الشريعة الإسلامية من أوامر الأداء، بالإضـافة إلـى بيـان الفـرق بـين أوامـر الأداء الإلكتروني وغيرها من الأوامر الأخرى، وكذلك الوقوف على الموقـف القـانوني مـن أوامر الأداء، وذلك من خلال بيـان أثـر ممارسـة حقـي التقاضـي والمسـاواة أمـام القضاء، وسيكون تركيز الدراسة على الجوانب الإلكترونية لنظام أوامر الأداء مع بيان أثر التقنية الإلكترونية على تلك الأوامر.

www.daralthaqafa.com

3. دراسة المستشار أنور طلبه (2004م) أوامر الأداء، دار الكتب القانونية:

هدفت الدراسة إلى شرح القواعد المتعلقة بأوامر الأداء وفـق مـا نـص عليـه قانون المرافعات المصري وما قضى به القضاء المصري من أحكام بهذا الخصـوص وقد تضمنت الدراسة بابين؛ الأول تناول شروط استصدار أمر الأداء والآثار المترتبـة على تخلفها وطبيعة الدفع المتعلق بكل ذلك، كما تناول الباب الثاني الطعن فـي أمـر الأداء من خلال التظلم من أمر الأداء واستئناف أمر الأداء.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها للنظام التقليدي لأوامر الأداء بالعرض والتحليل والتقييم، وتختلف عنها في أن هذه الدراسة ستكون المقارنة فيهـا بين القانون السعودي والبحريني، كما ستتناول هـذه الدراسـة آراء ومواقـف فقهـاء الشريعة الإسلامية من أوامر الأداء، بالإضـافة إلـى بيـان الفـرق بـين أوامـر الأداء الإلكتروني وغيرها من الأوامر الأخرى، وكذلك الوقوف على الموقـف القـانوني مـن أوامر الأداء، وذلك من خلال بيـان أثـر ممارسـة حقـي التقاضـي والمسـاواة أمـام القضاء، وسيكون تركيز الدراسة على الجوانب الإلكترونية لنظام أوامر الأداء مع بيان أثر التقنية الإلكترونية على تلك الأوامر.

4. دراســة المستشــار مصــطفى مجــدي هرجــه (1990م) أوامــر الأداء، دار المطبوعات الجامعية:

هدفت الدراسة إلى شرح الأحكام والقواعد المتعلقة بأوامر الأداء وفق ما نـص عليه قانون المرافعات المصري وما قضى بـه القضـاء المصـري مـن أحكـام بهـذا الخصوص. وتناولت الدراسة من خلال أحد عشر فصلاً طبيعة أوامر الأداء وشـروط استصدارها وإجراءات الاستصدار وقواعد الاختصاص وسلطة القاضي وإعلان الأمر وطرق الطعن والحجز بمقتضى دين تتوافر فيه شروط استصـدار الأمـر وإشـكالات التنفيذ.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها للنظام التقليدي لأوامر الأداء بالعرض والتحليل والتقييم، وتختلف عنها في أن هذه الدراسة ستكون المقارنة فيهـا بين القانون السعودي والبحريني، كما ستتناول هـذه الدراسـة آراء ومواقـف فقهـاء

www.daralthaqafa.com

الشريعة الإسلامية من أوامر الأداء، بالإضافة إلى بيان الفرق بين أوامر الأداء الإلكتروني وغيرها من الأوامر الأخرى ، وكذلك الوقوف على الموقف القانوني من أوامر الأداء، وذلك من خلال بيان أثر ممارسة حقي التقاضي والمساواة أمام القضاء، وسيكون تركيز الدراسة على الجوانب الإلكترونية لنظام أوامر الأداء مع بيان أثر التقنية الإلكترونية على تلك الأوامر. وكذلك إبراز دور الذكاء الاصطناعي في إصدار أوامر الأداء إلكترونياً وتنفيذها.

خطة الدراسة:

شرعنا عند تقسيم الدراسة أن نستعرض من خلال الفصل التمهيدي لماهية التقاضي الإلكتروني، باعتبار أن أوامر الأداء الإلكترونية ما هي إلا ترجمة وتجسيداً للتقاضي الإلكتروني الذي أصبح الأصل في اتخاذ الإجراءات القضائية في جميع أنحاء العالم المتقدم، فضلاً عما كشفت عنه جائحة كورونا خلال الفترة الماضية من ضرورة تنظيم التقاضي عن بعد أو التقاضي الإلكتروني، حيث سنتناول في الفصل التمهيدي التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية ثم سنستعرض من خلال الفصل الأول ماهية أوامر الأداء، وبعد ذلك سنتناول في الفصل الثاني القواعد الإجرائية المنظمة لأوامر الأداء إلكترونياً، لذلك فإننا قسمنا خطة الدراسة لتكون كالتالي:

أولاً: الفصل التمهيدي بعنوان: (التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية)

وسيتكون هذا الفصل من مبحثين وهما:

أ- **المبحث الأول:** فكرة التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية.

ب- **المبحث الثاني:** إيجابيات وسلبيات التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية.

ثانياً: الفصل الأول بعنوان: (ماهية أوامر الأداء الإلكترونية)

وسيتكون هذا الفصل من أربعة مباحث وهم:

أ- **المبحث الأول:** مفهوم أوامر الأداء الإلكترونية وطبيعتها القانونية.

ب- **المبحث الثاني:** موقف الفقه الإسلامي من أوامر الأداء الإلكترونية.

ج- **المبحث الثالث:** شروط إصدار أوامر الأداء إلكترونياً.

www.daralthaqafa.com

د- **المبحث الرابع:** الفرق بين أوامر الأداء الإلكتروني وغيرها من الأوامر الأخرى.

ثالثاً: الفصل الثاني بعنوان: (القواعد الإجرائية المنظمة لأوامر الأداء إلكترونياً)

وسيتكون هذا الفصل من خمسة مباحث وهم:

أ- **المبحث الأول:** إجراءات تقديم طلب أمر الأداء إلكترونياً.

ب- **المبحث الثاني:** إصدار أمر الأداء إلكترونياً والاعتراض عليه.

ج- **المبحث الثالث:** إجراءات تنفيذ أمر الأداء إلكترونياً.

د- **المبحث الرابع:** أثر التقنية على الإجراءات المنصوص عليها قانوناً في أوامر الأداء.

ه- **المبحث الخامس:** الذكاء الاصطناعي ودوره في تطوير الإجراءات الإلكترونية لأوامر الأداء.